الفصل الثالث

أساس السيادة

انتهينا في تحديدنا لمضمون السيادة الى انها ارادة لها خاصية خاصة بها ، وهي أنها ارادة عليا ، مستقلة ، آمرة ، تقيد الارادات الأخرى ولا يمكن تقييدها هي بأية ارادة .

هذه الارادة رغم أنها تسمو على الارادات الأخرى التي توجد على اقليم معين . الا انها مع ذلك ارادة انسانية ، فكيف يمكن اذن تفسير أن هذه الارادة الانسانية تسمو على سائر الارادات الانسانية الأخرى ، بحيث يكون لها الحق في أن تصدر اليها أوامر ، ويكون من واجب الارادات الأخرى الطاعة لهذه الأوامر ؟

تلك هي مشكلة أساس السيادة . وهي مشكلة شغلت الفكر الانساني منذ بدأ الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والسياسية ، وكتبت فيها تلال من الكتب ومع ذلك فهي كما يقرر العميد دوجي غير قابلة لحل بشري . لأنه لا يمكن لأحد أن يفسر — من الناحية الانسانية — كيف أن ارادة انسانية يمكن أن تعلو أو تسمو على ارادة انسانية أخرى[1] .

هذا السؤال هو الذي أجابت عليه أو ادعت الاجابة عليه النظريات الباحثة في أصل السيادة وهي نوعان من النظريات :

---

(١) دوجي : السيادة والحرية ، المرجع السابق ص ٨٩ .

ـ النظريات التيوقراطية[٢] Les théories Théocratiques .

ـ النظريات الديمقراطية Les Théories Democratiques

وسوف نعالج كل من هذه النظريات فى مبحث مستقل .

* * *

(٢) اصطلح بعض رجال الفقه الدستورى المصرى على تسمية تلك المذاهب بالمذاهب الدينية وينتقد استاذنا الدكتور عبد الحميد متولى هذه التسمية . ويرى انه لا يجوز الأخذ بها للأسباب الآتية :

أولا : ان اصطلاح (المذاهب الدينية) ليس الترجمة الصحيحة للاصطلاح الفرنسى Doctrines théocratiques الذى يستخدمه رجال الفكر الفرنسى الذين يأخذ منهم رجال الفقه المصرى ، فاصطلاح « المذاهب الدينية » انما هو ترجمة Doctrines religieuses أما الترجمة الحرفية لاصطلاح Doctrines théocratiques فهى « المذاهب التى تنسب مصدر السلطة الى الله » ولكن ليس من الضرورى أن تكون هذه المذاهب دينية بل قد تكون مخالفة للدين أو على الأقل لم يقررها الدين كما هو فعلا شأن مذهب « الحق الالهى المباشر » وهو أهم المذاهب التيوقراطية .

ثانيا : لأن أهم تلك المذاهب الدينية التى يتحدث عنها رجال الفقه الدستورى المصرى والفرنسى وهو مذهب الحق الالهى المباشر انما هو ذلك المذهب الذى نادى به البعض بعد انتشار المسيحية بعدة قرون . وهذا المذهب فى حقيقته لا يستند الى الدين ، بل يصح أن يعد اثما ضد الدين كما يقول بحق الأستاذ بلنتشلى عن ادعاء لويس الرابع عشر بأنه يستمد سلطته من الله .

راجع ذلك فى :

ـ د . عبد الحميد متولى : المفصل فى القانون الدستورى جـ ١ ، المرجع السابق ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ .

ونحن وان كنا نتفق مع استاذنا فى ان اصطلاح المذاهب الدينية ليس هو الترجمة الصحيحة للاصطلاح الفرنسى Doctrines théocratiques الا أننا لا نعتقد ان الفقهاء الذين استخدموا اصطلاح المذهب الدينية ، قد فعلوا ذلك معتقدين ان هذه المذاهب تتفق مع الدين ، ولكنهم استخدموا ذلك الاصطلاح بالمقابلة لاصطلاح المذاهب الوضعية على أساس أن هذه النظريات تقوم على ظواهر غيبية فضلا عن أنها كانت ـ فى نظر القائلين بها من العصور القديمة ـ تتفق مع الدين .

المبحث الأول

النظريات التيوقراطية

● **السيادة ذات مصدر الهى :**

الخاصية المشتركة لهذه النظريات أن سلطة الأمر فى المجتمع السياسى ترجع فى مصدرها الى الله . ونتيجة لهذه الطبيعة الالهية فان السيادة تخول صاحبها ليس مجرد القوة المادية ولكن تخوله حق فى الأمر يقابله واجب الطاعة عند الخاضعين لهذه السيادة ولقد كان ذلك هو مفهوم الكنيسة الكاثوليكية الذى عبر عنه البابا ليون الثالث عشر سنة ١٨٨١[٣] .

لكن اذا كانت السلطة ذات مصدر الهى ، أو بعبارة أخرى اذا كانت السيادة تأتى من الله فكيف يمكن تحديد صاحب الحق فى مباشرتها ؟

لقد تولت الاجابة عن هذا السؤال نوعان من النظريات التيوقراطية[٤] .

---

(٣) لافاريير : القانون الدستورى ، المرجع السابق ص ٣٦٤ — ٣٦٥ .

(٤) لكن الفكر الانسانى عرف فى فجر تاريخه صورة ثالثة من صور الخضوع للسلطة أطلق عليها فيما بعد نظرية تأليه الحاكم . ففى العصور الأولى للحضارة البشرية كانت السلطة السياسية تختلط بالعقيدة ويغلب عليها طابع القداسة بحيث كان يتم الخضوع للحاكم على أساس انه اله يعلو فوق البشر ويعبد وتقدم له القرابين .
انظر فى ذلك : الفريد بوز : فلسفة السلطة ، المرجع السابق ص ١٢٩ — ١٣١ .
— د . طعيمه الجرف : النظريات والنظم السياسية ومبادىء القانون الدستورى ، المرجع السابق ص ٦٠ — ٦١ ، ونظرية الدولة ، المرجع السابق ص ٣٧ .
— د . ثروت بدوى : النظم السياسية ، المرجع السابق ص ٥١ .
ويذكر الأستاذ الدكتور طعيمة الجرف أن هذه النظرية كانت القاعدة المسيطرة فى التاريخ القديم كله : فى مصر والهند والصين والمدن اليونانية والرومانية القديمة . ففى مصر كان فرعون يعتقد فى نفسه وتعتقد الرعية فيه أنه ينحدر من أصلاب الآلهة ، ثم وصل الأمر فى عهد الأسرة الرابعة =

- نظرية الحق الالهى المباشر •

- نظرية الحق الالهى غير المباشر •

أولا — نظرية الحق الالهى المباشر(٥) :

ومع ظهور المسيحيه تطورت نظرية تاليه الحاكم ولم يعد ينظر اليه على أنه الله او من طبيعه الهية . ولكنه اصبح يستمد سلطته من الله . فالحاكم يظل انسانا لكن الله اختاره وأودعه السلطة •

= والخامسة التى ان لقب فرعون بلقب (رع) اى الاله فى اللغة المصرية القديمة . فاصبح بذلك لا يستمد سلطته من الالهة فقط بل اصبح هو نفسه الها فوق البشر • وفى الهند القديمة ساد الاعتقاد كذلك بان القوى الالهية هى الاساس لكل قانون وهى المصدر الاول لكل تنظيم سياسى واجتماعى • وكانت قوانين (مانو) وهى اقدم الآثار الهندية تمنح الملوك سلطات دينية مستمده مباشره من الاله الاكبر (براهما) فهم انصاف آلهة فى صور آدمية • ومن ثم وجب عبادتهم . وفى الصين القديمه أقام دستور (جو) اقدم الآثار الدينية سلطات الامبراطور على أساس دينى لانه يحكم نيابه عن الآلهه ووفق ارادتهم . وكذلك الامر فى المدن اليونانية والمدن الرومانية القديمه حيث كان القانون يخلط بالعقائد . وقد بدات روما حياتها السياسية منذ تاسيسها سنة ٧٥٤ ق . م بنظام ملكى مطلق حيث كان الملك هو رئيس الديانات يقرر القوانين ويفسرها تبعا لما يراه مطابقا لارادة الآلهة ، وفى العصر الامبراطورى كانت ديانة الامبراطور هى الديانة الرسمية للدولة هو كاهنها الاكبر واليه تقدم القرابين وتقام من اجله الشعائر • ووصل الامر قبل ظهور المسيحية بقليل أن كان الامبراطور ينتقل بعد وفاته الى مصاف الآلهة وتصبح عبادته هى الديانه الرسمية لدولته . — راجع فى ذلك فى :
— دكتور طعيمة الجرف : نظرية الدولة . المرجع السابق ص ٣٨ — ٣٩ .

(٥) يطلق رجال الفقه الفرنسى على هذه النظرية اصطلاح :
Doctrine du droit divin surnaturel.

ويطلق عليها بعض رجال الفقه الدستورى المصرى اصطلاح « نظرية التفويض الالهى الخارج عن ارادة بشرية» وقد فضلنا اتجاه أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى فى استعماله لاصطلاح « الحق الالهى » بدلا من اصطلاح « التفويض الالهى » الذى يستعمله بعض الفقه المصرى وذلك للسببين اللذين أشار اليهما سيادته .
=

وقد سميت النظرية فى هذه المرحلة بنظرية « الحق الالهى المباشر » لأن الحاكم فى نظر أصحابها يستمد سلطته من الله مباشرة دون تدخل ارادة أخرى فى اختياره ، ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الالهى المباشر(٦) .

=

واولهما : أن اصطلاح الحق الالهى هو الترجمة الأدق للاصطلاح الفرنسى المقابل droit divin .

وثانيا : لأن كلمة « التفويض » تنطوى على معنى التوكيل . والموكل كما هو معلوم له حق عزل الوكيل ، كما له أن يقوم اذا شاء بعمل الوكيل . وليس ذلك المعنى مما نقصد اليه النظريه . ويضيف أستاذنا الى ذلك ان الشطر الثانى من تلك التسمية التى فضل وضعها لتلك النظرية وهى « الحق الالهى المباشر » لم يكن ترجمة حرفية للشطر المقابل فى التسمية المعروفة لدى الفقهاء الفرنسيين وهى droit divin sur naturel اذ ان الترجمة الحرفية وهى « ما يتجاوز حدود القوى الطبيعية » ويعلل سيادته ذلك بأن الذوق اللغوى والعلمى لا يستسيغ هذه الترجمة الحرفية ، ولا يستسيغ كذلك الترجمة الأخرى التى يألفها بعض الفقه المصرى وهى « نظرية التفويض الالهى الخارج عن ارادة البشر » لانها ترجمة لا تدل على شىء من مدلولها وان دلت على شىء فقد تدل على أن هناك من الناحية الأخرى تفويضاً الهياً غير خارج عن ارادة البشر . — راجع فى ذلك :

د . عبد الحميد متولى : المفصل فى القانون الدستورى ج ١ . المرجع السابق ص ٢٣١ هامش .

(٦) بيردو : القانون الدستورى والنظم السياسية ، المرجع السابق ص ١١٧ وراجع كذلك :

— لافاير : القانون الدستورى ، المرجع السابق ص ٣٦٥ .

— د . طعيمة الجرف : النظريات والنظم السياسية .. المرجع السابق ص ٦٢ — ٦٣ .

— د . ثروت بدوى : النظم السياسية ، المرجع السابق ص ٥١ — ٥٢ .

— د . عبد الحميد متولى : المفصل فى القانون الدستورى ج ١ المرجع السابق ص ٢٣٢ .

— د . السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ، المرجع السابق ص ١٢ — ١٣ .

وتعتبر هـذه النظرية بمثابة النظرية الرسمية للكنيسة الكاثوليكية وكان البابا الأول بيير ومن بعده ابابا بول من أبرز دعتها[٧] .

ولقد كانت نظرية الحق الالهى المباشر — بعد المسيحية — تهدف فى الواقع الى تبرير السلطه المطلقة للملوك أو الى تفسير مشروعية هـذه السلطة . فحينما فكر الملوك وأنصارهم — بعد المسيحية — فى تفسير مشروعية سلطتهم ، وتبرير سلطانهم المطلق . وتخليص تلك السلطة من نفوذ رجال الدين وتدخلهم ، لم يجد أولئك الملوك — وفى مقدمتهم لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر — خيراً من الاستناد الى تلك النظريات التيوقراطية التى تنسب مصدر سلطتهم الى ارادة الهية[٨] .

ثانيا — نظرية الحق الالهى غير المباشر [٩] :

كان القديس توما من أكبر دعاة هذه النظرية . وقد التزم هو وغيره من معتنقى هذه النظرية الأصل الفلسفى الذى وضعه آباء الكنيسة فى

---

(٧) د . طعيمة الجرف : النظريات والنظم السياسية — المرجع السابق ص ٦٣ ، ونظرية الدوله . المرجع السابق ص ٤١ .
— د . محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستورى . المرجع السابق ص ٣٥ .

(٨) لافاير : القانون الدستورى . المرجع السابق ص ٣٦٦ ، وكذلك :
— د . عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والأنظمة السياسية ج ١ الطبعة الثانية — دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٤٣ — ٤٤ .
د . محمد كامل ليلة : النظم السياسية . المرجع السابق ص ٧٤ — ٧٥ .

(٩) من الكتاب من يطلق على هـذه النظرية اسم « نظرية التفويض الالهى الناشىء عن العناية الالهية » انظر د . السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى المرجع السابق ص ١٤ . الا أن أستاذنا الدكتور عبد الحميد متولى ينتقد هـذه التسمية لذات الأسباب التى استند اليها فى نقده لاصطلاح « نظرية التفويض الالهى الخارج عن ارادة البشر » والتى أشرنا اليها فى ص ١١٤ هامش (٥) انظر فى ذلك كتابه : المفصل فى القانون الدستورى ج ١ . المرجع السابق ص ٢٣٢ هامش (٢) . ومن الكتاب من يطلق عليها اسم « نظرية التفويض الالهى » انظر د . طعيمة الجرف ، المرجع السابق ص ٦٣ .

العهد الأول • فهم يؤمنون بقداسة السلطة من حيث مصدرها لأنها تأتى من الله الذى يريدها لعباده دفعاً للفوضى فيما بينهم ، الا أنهم لا يرونها مقدسة فى طريقة اسنادها للحكام •

وخلاصة هذه النظرية أن الله لا يتدخل بارادته لمباشرة فى تحديد شكل السلطة ولا فى طريقة ممارستها • وأنه لذلك لا يختار الحكام بنفسه ، وانما يوجه الحوادث بشكل معين يساعد جمهور الناس على أن يختاروا بأنفسهم نظام الحكم الذى يرتضونه ؛ وعلى أن يختاروا بأنفسهم كذلك أشخاص الحكام الذين يمثلونهم ؛ واذن فان السلطة تأتى من الله الى الحاكم ولكن بواسطة الشعب واختياره (١٠) •

ولقد كانت هذه النظرية فى الواقع أول محاولة للحد من السلطان المطلق للملوك فى العصور الوسطى المسيحية • وتفصيل ذلك أنه استناداً الى هذه النظرية فان الملك لا يمارس السلطة السياسية باعتبارها حقاً شخصياً رهيناً بقوته المادية ، لأن القوة المادية لا تصلح سنداً لنظام سياسى دائم • ولا باعتبارها حقاً شخصياً — رهينا بمولده ؛ لأن الناس

---

(١٠) بيردو : القانون الدستورى والنظم السياسية • المرجع السابق ص ١١٧ — ١١٨ •

— لافاريير : القانون الدستورى • المرجع السابق ص ٣٦٦ •

— د • طعيمة الجرف : النظريات والنظم السياسية •• المرجع السابق ص ٦٣ — ٦٤ •

— د • ثروت بدوى : النظم السياسية • المرجع السابق ص ٥٢ — ٥٤ •

— د • محمد كامل ليلة : النظم السياسية • المرجع السابق ص ٧٧ — ٧٩ •

— د • السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى : المرجع السابق ص ١٤ •

— د • محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستورى ؛ المرجع السابق ص ٣٦ •

— د • مصطفى كامل : شرح القانون الدستورى • المرجع السابق ص ١٣٩ •

يولدون أحراراً ومتساوين بالطبيعة ، ولا باعتبارها حقاً شخصياً رهينا باختيار الله له ، لأن الله لا يختار الحكام بارادته المباشرة ، ولا يصطفيهم بأشخاصهم ، ولان الملك يمارس السلطة السياسية باعتبارها حقا شخصيا رهينا باختيار الناس له وبالتعاقد بينه وبينهم باعتبارهم الوسطاء بينه وبين السلطة التى تأتى من الله (١١) .

وفى اعتقادنا أن هذه النظرية — فيما استحدثته من محاولة الحد من السلطان المطلق للملاك وتقريرها أن الملك لا يمارس السلطة السياسية باعتبارها حقا شخصيا رهينا بمولده ، لأن الناس يولدون أحراراً ومتساوين ، وأن ممارسته للسلطة رهن باختيار الناس له — كانت وليدة التأثر بالفكر الاسلامى . ويرجع هذا التأثر الى أن رائد هذه النظرية وهو القديس توما الأكوينى كان من دارسى الثقافة الاسلامية عقيدة وشريعة وفلسفة ، حينما التحق بجامعة نابولى أولى الجامعات فى أوروبا المسيحية(١٢) .

وأيا ما كان الأمر فان نظرية توما فى السلطة السياسية كان لها فضل الاسهام فى القضاء على السلطة البابوية والسيادة المطلقة للكنيسة الكاثوليكية ، وفتحت الطريق واسعا أمام حركة الاصلاح الدينى .

---

(١١) د . طعيمة الجرف : النظريات والنظم السياسية — المرجع السابق ص ٦٤ — هامش (١) .

(١٢) انظر فى ذلك :

— مارسيل بريلو : تاريخ الفكر السياسى ، المرجع السابق ص ١٧٩ حيث يقرر أن ما تركه العرب من كنوز كان من بين أصول توما الفكرية .

— جوستاف لوبون : حضارة العرب ، المرجع السابق ص ٥٦٧ — ٥٦٨ ، حيث يذكر أن العلوم دخلت أوروبا من اسبانيا وصقلية وايطاليا عن طريق مكتب للمترجمين فى طليطلة بدأ من سنة ١١٣٠ م فى نقل أهم كتب العرب الى اللغة اللاتينية تحت رعاية رئيس الأساقفة « ريمون » ولم يتوان الغرب فى أمر هذه الترجمة فى القرون الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر .. ومن بين المؤلفات التى ترجمت مؤلفات الرازى وابى سينا وابن رشد . ويضيف هذا العالم الغربى الى ذلك أن القرون الوسطى لم تعرف الأمم القديمة الا بواسطة العرب وان جامعات الغرب عاشت خمسمائة سنة بكتب العرب .

ومع ذلك فلم يقدر لهذا الفكر أن يستمر ، وانما لاعتبارات معينة ترجع فى معظمها الى الصراع بين أمراء الاقطاع والملوك من جهة ، وبين هؤلاء وباباوات الكنيسة من جهة أخرى قدر للنظرية الأولى وهى نظرية الحق الالهى المباشر أن تفوز فى هذا الصراع الفكرى ، وأثمرت فلسفة هذه النظرية فى عصر النهضة فى أوائل القرن السادس عشر ، نظاما سياسيا هو النظام الملكى المطلق ، ويقوم هذا النظام سياسيا على أن الملك وحده هو صاحب السلطة العليا لا يقاسمه فيها شخص أو هيئة ، وأنه يملك هذه السلطة كحق شخصى له بموجب نظرية الحق الالهى المباشر • وقد أدى ذلك الى أن يصبح الملوك أباطرة فى ممالكهم ، بمعنى أن الدولة قد اندمجت فى شخص الملك وأصبحت جزءاً من دومينه الخاص ، هو الذى يملك فيها وحده حق السيادة على الصورة التى كان عليها الامبراطور الرومانى فى التاريخ القديم (١٣) •

لكن هذا الفكر بدوره لم يكتب له الاستمرار والبقاء ، ذلك أن السلطة المطلقة للملوك وقد طغت واستبدت وارتكبت الكثير من الآثام ، بدأ التفكير جديا فى سند أو أساس للسلطة السياسية يجعلها بعيدة عن الملوك ، وهو ما ينقلنا الى المبحث التالى •

* * *

المبحث الثانى
النظريات الديمقراطية

تقوم النظريات الديمقراطية على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ، ولذلك لا تكون مشروعة الا اذا كانت وليدة الارادة الحرة للجماعة التى تحكمها (١٤) •

---

(١٣) د . طعيمة الجرف : النظريات والنظم السياسية — المرجع السابق ص ٦٤ هامش (١) .

(١٤) دوجى : مطول القانون الدستورى ج ١ ، المرجع السابق ص ٢٤٣ ، وكذلك :
=

وأهم النظريات الديمقراطية هى نظرية العقد الاجتماعى التى تقول بوجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة ، وأن الانتقال من حياة الفطرة الى حياة الجماعة قد تم بناء على عقد اجتماعى بين الأفراد بقصد اقامة السلطة الحاكمة .

وفكرة العقد الاجتماعى ليست من خلق مفكرى القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولكنها ترجع الى أبعد من ذلك بكثير اذ تعود الى الفلسفة التى دعا اليها أبيقورس (سنة ٣٤٧ — سنة ٢٧٥ ق . م)[١٥] . فلقد أكد هذا الفيلسوف أن الدولة ليست شيئا مقدسا من عند الله لخدمة عقائد الانسان وتوجيهه الى الحقائق الأزلية ، ولا هى مجرد اكتشاف مجرد بالعقل وانما هى تقوم على فكرة المنفعة المبنية على التعاقد . هى مجرد تنظيم وضعه الانسان بيده بقصد ترتيب حياته على أساس المنفعة بما يوفق بين مطالبه ومطالب غيره ، وبين حقوقه وحقوقهم وواجباته وواجباتهم .

ثم انتقلت الفكرة من المدرسة الأبيقورية الى بعض مفكرى الرومان فى أواخر العصر الامبراطورى حيث توصلوا فى بحثهم عن السلطة العامة الى مقدمات فكر ديمقراطى ، فقد انتهوا الى أن هذه السلطة وما تنطوى عليه من حق الأمر والنهى هى ملك الشعب الرومانى ، ولكنه لا يمارسها بنفسه ، وانما يفوض فيها الحكام بموجب عقد سياسى Lex Regia تنتقل به السلطة من الرعايا الى الامبراطور .

=

— د . السيد صبرى : مبادىء القانون الدستورى ، المرجع السابق ص ١٥ .

— د . عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، المرجع السابق ص ٢٩ .

— د . طعيمة الجرف : النظريات والنظم السياسية .. المرجع السابق ص ٦٧ .

— د . محمد كامل ليلة : النظم السياسية ، المرجع السابق ص ١٨٧ .

(١٥) د . طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، المرجع السابق ص ٤٦ .

واستمرت الفكرة كذلك فى العصـــور الوسطى حيث فسر بعض المؤرخين نظام الاقطاع على أساس نوع من التعـــاقد Concordia يتمثل فى يمين الولاء والخضوع بين الأمير والتابعين له ؛ بما يولده من رابطة شخصية تحمل الطرفين بالتزامات متبادلة ، هى الخضوع من جانب الأفراد والالتزام بحمايتهم من جانب الأمير (١٦) .

كذلك فقد استعان بهـــذه الفكرة كل من الكاثوليك والبرتســـتانت لمحاربة السلطان المطلق للملوك الذين ليسوا على دينهم ، وذلك فيما قرروه فى شأن التفويض الالهى . فقد ذهبوا الى أن السلطة وان كانت تأتى من الله الى الحكام الا أنها تنتقل اليهم بواسطة الشعب عن طريق عقد يتبادل فيه كل من الشعب والأمير الالتزامات (١٧) .

واستعان بهذه النظرية أيضاً دعاة المبادىء الحرة منذ عصر النهضة ، وأخذت بها مدرسة القانون الطبيعى بزعامة جروتس وبفندروف .

وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وتحت تأثير الانتقادات التى وجهت لفكرة وجود قانون طبيعى مطلق لا يجرى عليه التعديل والتبديل ، بدأ الفلاسفة ينظرون الى العالم على أنه جهاز آلى من خلق ارادة الانسان ، وليس كائناً عضويا طبيعياً كما ذهب الى ذلك فلاسفة اليونان ، وأخذوا لذلك يتحمسون لفكرة العقد الاجتماعى ويســـتندون اليهـــا .

ومع ذلك فان هناك خلاف جوهرى يميز فلسفة العصور الوسطى فى العقد الاجتماعى عن فلسفة القرنين السابع عشر والثـــامن عشر . وخلاصة هذا الخلاف أن فقهاء العصور الوسطى ميزوا بوضـــوح بين العقد الاجتماعى الذى أنشأ به الأفراد الحياة الجماعية وانتقلوا بمقتضاه

---

(١٦) د . طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، المرجع الســـابق ص ٤٧ .

(١٧) د . طعيمة الجرف : نظـــرية الدولة ، المـــرجع الســـابق ص ٧٧ وكذلك :

— د . ثروت بدوى : النظم السياسية ، المرجع السابق ص٥٤ — ٥٥

من حياة الفطرة البدائية الى حياة المجتمع المنظم وبين عقد الحكومة الذى تأسست بمقتضاه السلطة فى لمجتمع ؛ أما فقهاء القرنين السابع عشر والثامن عشر فقد خلطوا العقدين معاً وأصبح العقد الاجتماعى أساسا لنشأة المجتمع والسلطة (١٨) .

والواقع أن أهم فلاسفة العقد الاجتماعى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر هما هوبز وروسو اللذان سبق أن تعرضنا لفلسفة كل منهما فى العقد الاجتماعى ؛ الأمر الذى لا نرى معه ضرورة لاعادة لحديث عنها ونكتفى بالاحالة الى ما ذكرناه سلفا بشأنها (١٩) .

* * *

خلاصـــــة الباب

عرضنا فى هذا الباب نظرية السيادة كما قدمها الفكر الغربى . وقد تم ذلك فى فصول ثلاثة .

— تحدثنا فى الأول منها عن نشأة نظرية السيادة . فبينا أن هذه النظرية نشأت فى فرنسا فى القرن السادس عشر . دفاعاً عن سلطة الملوك وتمييزاً لها عن السلطات الأخرى التى كانت تنازعها وهى سلطة أمراء الاقطاع فى الداخل وسلطة الامبراطور والبابا فى الخارج . وقد ركزنا بصفة خاصة على النزاع الذى ثار بين الملك والبابا نظراً للأهمية الخاصة لذلك النزاع . اذ انبثق عنه بعض النظريات التى احتج بها كل من الأطراف المتنازعة والتى كان من أهمها نظـرية Plenitude Potestes التى كان

---

(١٨) ومع ذلك فقد نبه روسو الى وجود العقدين واشار الى ذلك بقوله : يحسن بنا قبل أن نبحث كيف اختار الشعب لنفسه ملكا ان نعرف أولا كيف صار الشعب شعباً . لأن هـذا العمل الأخير السابق بطبيعته على الأول ، هو بحكم الضرورة الأساس الصحيح للجماعة ، راجع ذلك فى :

روسو : العقد الاجتماعى ، المرجع الســابق ، الكتاب الأول ؛ الفصل الخامس ص ٩٦ .

(١٩) راجع ما سبق ص ٧٩ — ٨٧ .

يدعيها البابا فى علاقته داخل الكنيسة ومع الملوك • وكان على هؤلاء الملوك أن يلجأوا — فى الدفاع عن أنفسهم — الى ذات السلاح الذى استخدمته البابوية ، ولهذا السبب تم نقل النظرية المشار اليها من القانون الكنسى الى النظرية الدستورية حيث صاغ منها فقهاء القانون الفرنسيون نظرية السيادة •

— وعالجنا فى الفصل الثانى مضمون السيادة وبينا أنه يتلخص فى أن السيادة سلطة عليا آمرة لا تقبل التصرف فيها أو التنازل عنها ، وأنها منفصلة عن الشعب وسامية عليه ؛ أى فوق الشعب وتحكم من مكانها ذاك المجتمع السياسى كله ، هذه السلطة التى تتجلى بأظهر ما تتجلى فى فرعها التشريعى تتميز بقدرتها على وضع القوانين بمفردها وفرضها على الرعايا دون موافقة منهم • وهى تتميز فضلا عن ذلك بخاصية أخرى أساسية هى أنها سلطة مطلقة غير محدودة لا ترد عليها أية قيود •

— وخصصنا الفصل الثالث لبيان أساس السيادة فذكرنا أن هذا الأساس يتنازعه نوعان من النظريات : النظريات التيوقراطية والنظريات الديمقراطية •

أما النظريات التيوقراطية فهى التى ترجع مصدر السلطة الى الله ؛ وقد ميزنا بين نوعين من هذه النظريات :

— نظرية الحق الالهى المباشر التى تدعى أن الحاكم يستمد سلطته فى الحكم من الله مباشرة دون تدخل أية ارادة أخرى ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الالهى المباشر •

— ونظرية الحق الالهى غير المباشر التى تقوم على أن الله لا يتدخل بارادته المباشرة فى تحديد شكل السلطة ولا فى طريقة ممارستها ، وأنه لذلك لا يختار الحاكم بنفسه ، وانما يوجه الحوادث بشكل معين يساعد جمهور الناس على اختيار الحاكم •

أما النظريات الديموقراطية فتقوم على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ، وقد عرضنا لأهم النظريات الديموقراطية وهى نظرية العقد

الاجتماعى التى تقول بوجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة وأن الانتقال من حياة الفطرة الى حياة الجماعة قد تم بناء على عقد اجتماعى بين الأفراد بقصد اقامة السلطة الحاكمة •

والأسئلة التى تطرح نفسها علينا بعد ذلك هى :

— هل لأسباب نشأة السيادة اعتبار ما فى النظام الاسلامى ؟

— وهل مضمون نظرية السيادة وأساسها يتفقان مع ما تقدمه النظرية الاسلامية فى سلطة الدولة من مضمون وما تستند عليه من أســـــاس ؟

ذلك كله ما سوف يكشف عنه الباب التالى الذى نخصصه لعرض النظرية الاسلامية فى سلطة الدولة •

* * *

obeikandl.com